93 / 2017

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 09 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم التنمية الجهوية الإدماجية – المرحلة II

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 09 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره مائة واثنان وعشرون مليون (122.000.000) أورو لتمويل برنامج دعم التنمية الجهوية الإدماجية-المرحلة II.

شرح أسباب

برنامج دعم التنمية الجهوية الإدماجية –المرحلة II

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 09 نوفمبر 2017 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية قدره **122** مليون أورو أي ما يعادل حوالي **343** مليون دينار[1]، في شكل دعم مباشر للميزانية مشروط بتعهّد الحكومة باستكمال تنفيذ جملة الإصلاحات الاقتصادية **المقرّرة منذ سنة 2016** في إطار المرحلة الثانية من برنامج دعم التنمية الجهوية الإدماجية.

I. أهم الإصلاحات المنجزة خلال المرحلة الأولى من البرنامج (2016-2017):

تجسيدا للتمشي الجديد الذي انتهجه البنك الإفريقي للتنمية في تمويل برامج دعم الميزانية المرتبطة بإصلاحات اقتصادية، أعدّت الحكومة، منذ سنة 2016، بالاشتراك مع البنك الإفريقي للتنمية وبالتنسيق مع الوزارات القطاعية واعتمادا على الإصلاحات المقرّرة في المخطط التنموي الجديد (2016-2020)، برنامج دعم التنمية الجهوية الإدماجية، يُصرف بموجبه قرضين ويتمّ تنفيذه على امتداد ثلاثة سنوات.

ويهدف البرنامج إلى المساهمة في إنجاز الإصلاحات والإجراءات التي من شأنها دفع نسق التنمية في **16 ولاية ذات أولوية** (جندوبة، القصرين، القيروان، سليانة، الكاف، سيدي بوزيد، تطاوين، باجة، قفصة، مدنين، المهدية، قابس، قبلي، زغوان، توزر، بنزرت) وتحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار العمومي والخاص وإرساء تنمية اقتصادية واجتماعية تشاركية شاملة. وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاثة محاور أساسية: (1) الإدماج الاقتصادي (2) والإدماج الاجتماعي (3) والحوكمة المحلية في إطار تفعيل اللامركزية.

وفيما يلي أهم الإجراءات المنجزة خلال المرحلة الأولى (2016-2017) حسب المحاور المذكورة:

1- الإدماج الاقتصادي:

- نشر القانون المتعلق بالاستثمار والأمر الخاص بإرساء الهياكل المكلفة بحوكمة الاستثمار واللذان سيساهمان في الترفيع في حجم الاستثمار الخاص وخلق مواطن الشغل بالولايات ذات الأولوية وذلك بالترفيع في عدد المُعتمديات المتمتعة بمنحة التشجيع على الاستثمار من 138 إلى 161 معتمدية إلى موفّى سنة 2018 باعتماد مبدأ التمييز الإيجابي.
- تسجيل تحسن في نسبة تنفيذ الاستثمارات العمومية بالولايات ذات الأولوية حيث ارتفعت نسبة تنفيذ الميزانية المخصصة للتنمية الجهوية من 39,51% سنة 2015 إلى 61,78% سنة 2016.
- نشر الأمر المتعلق بالترخيص لإسناد الصفقات الأقل من 200000 دينار عن طريق التفاوض المباشر لفائدة المؤسسات الصغرى المُحدثة من قبل الشباب أصحاب الشهائد العليا. تمّ بموجب هذا الإجراء إحداث **92** مقاولة صغرى بطاقة تشغيلية تقدر بحوالي **600** شاب وشابة في 3 اختصاصات في مجال الصيانة العادية للطرقات بكامل ولايات الجمهورية. حيث تم منح باعثي هذه المقاولات قروض تصل إلى **150** ألف

[1] سعر الصرف عند تقييم البرنامج (معدل شهر جويلية 2017 : 1 أورو= 2,81 دينار تونسي).

دينار تسدد على 7سنوات بنسبة فائدة 2% بدون تمويل ذاتي عن طريق البنك التونسي للتضامن ووزارة التكوين المهني والتشغيل. وسيتم تسديد هذه القروض من الصفقات المسندة من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية التي خصصت بميزانيتها موارد إضافية تقدر بـ**12,5** مليون دينار لتمويل هذا البرنامج التحفيزي.

2- الإدماج الاجتماعي:

- نشر القانون المتعلق بالتصدي لمظاهر العنف تجاه المرأة وتمكين المرأة اقتصاديا في الولايات ذات الأولوية بتسهيل تنقل المرأة الريفية (**8500** منتفعة) وذلك بإحداث منظومة نقل متخصص لفائدة المرأة الريفية على أساس اتفاق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتخصيص موارد مالية لفائدة باعثات المشاريع على أساس اتفاقية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة المالية ممثلة في البنك التونسي للتضامن، حيث تم تمويل **104** مشاريع صغرى أو متوسطة بكلفة تناهز **2,8** مليون دينار، **20%** من ميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة دون فوائد. (**800** منتفعة **50%** من خريجي التعليم العالي).
- نشر الأمر المتعلق بإحداث ديوان الخدمات المدرسية وإحداث 4 وحدات بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التابعة لجامعة القيروان ومخبر بحث بمؤسسة تعليم عالي تابعة لجامعة قابس، وتهدف هذه الاجراءات إلى المساهمة في التقليص في التفاوت الجهوي في التمتع بالتعليم المدرسي ذا جودة وتحسين تشغيلية الشباب الباحثين عن العمل.

3- الحوكمة المحلية في إطار تفعيل اللامركزية:

- نشر الأوامر المتعلقة بإحداث وتعميم البلديات (**66** بلدية جديدة) وإعداد مخطط يتعلق بالتسيير والاستثمار والإحاطة الفنية لفائدة **86** بلدية جديدة للإعداد وإرساء الإطار المؤسساتي والترتيبي لتنمية الجماعات المحلية المبرمج ضمن مجلة الجماعات المحلية الجديدة التي في طور النقاش بمجلس نواب الشعب.
- تكوين **462** من مسؤولي إطارات الجماعات المحلية في الولايات ذات الأولوية في مجال قيادة المشاريع وإبرام الصفقات العمومية في إطار اتفاقية مُبرمة مع مركز التكوين ودعم اللامركزية.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج تسوية الوضعية المالية للبلديات بتخصيص 5 م.د.ت بعنوان سنة 2017 وبالاستناد على مخطط عمل يمتد على سنتين لتصفية ديون البلديات بصفة تدريجية.

II. أهم الإصلاحات المبرمجة خلال المرحلة الثانية من البرنامج (2018-2017)[2]:

تمثل المرحلة الثانية موضوع هذا القرض امتدادا للمرحلة الأولى <u>بالمحافظة على الثلاثة محاور الرئيسية المذكورة أعلاه</u>. ويمكن تصنيف الإجراءات المبرمجة خلال سنتي 2017 و2018 إلى الثلاثة أصناف التالية:

1- إجراءات متعلقة باستكمال المصادقة على النصوص القانونية المبرمجة خلال المرحلة الأولى والنصوص التطبيقية ذات العلاقة:

<u>1.1 تحسين نجاعة برامج الإحاطة الاجتماعية من خلال تحسين آلية التحويل المباشر في إطار برامج الإحاطة الاجتماعية للعائلات المعوزة:</u> وذلك بتحيين روزنامة الموافقة على القانون المتعلق بإحداث برنامج

[2] مختلف تفاصيل إجراءات المرحلة الثانية مضمنة في المصفوفة المصاحبة.

"أمان" للإحاطة الاجتماعية بالعائلات المعوزة (**242000** عائلة منتفعة إلى موفى سنة 2018) وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2017.

2.1 إرساء الإطار الترتيبي للجماعات المحلية وتسوية مديونية البلديات: وذلك بتحيين روزنامة الموافقة على القانون المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية الجديدة والأوامر التطبيقية ومواصلة تطهير ديون البلديات خاصة بعد موافقة المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 على مخطط عمل أُعدّ للغرض يهدف إلى التقليص في ديون البلديات من **130** م.د.ت سنة 2015 إلى **20** م.د.ت موفى سنة 2018.

2- إجراءات متعلقة بمواصلة تنفيذ القسط الثاني من تعهّدات اتُخذت خلال المرحلة الأولى:

1.2 دعم قدرات الجماعات المحلية ودعم تشغيل الشباب أصحاب الشهائد العليا بالولايات ذات الأولوية: تم بخصوص هذا الهدف مُواصلة تنفيذ القسط الثاني من 3 إجراءات اتُّخذت في إطار المرحلة الأولى ونظرا لأهمية النتائج التي حققتها تم إعادة برمجتها في المرحلة الثانية وهي على التوالي: - تكوين دفعة ثانية إضافية من إطارات الجماعات المحلية، حوالي **462** إطار في مجال قيادة المشاريع وتنفيذ برنامج لتنمية القدرات في التصرف البلدي باستعمال منظومة التكوين عن بعد. وإحداث **93** مقاولة صغرى إضافية في **4** اختصاصات في مجال الصيانة العادية للطرقات (التشوير الأفقي، والتجهيزات الطرقية، تنظيم الطرقات والحواشي وأشغال الجهر والعناية بالمساحات الخضراء..) بكامل ولايات الجمهورية بتخصيص **12,5** م.د.ت بميزانية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2018. - والترفيع في عدد وحدات البحث أو المخابر المحدثة في الجامعات بالولايات الداخلية عن طريق إحداث **5** وحدات ومخبر بحث في الولايات ذات الأولوية.

3- إجراءات متعلقة بتعهدات جديدة:

1.3 تحسين آليات متابعة تنفيذ الاستثمارات العمومية في الولايات ذات الأولوية : وقد تم تخصيص إجرائين في الغرض تخصّ الموافقة على القانون الأساسي الجديد للميزانية وإعداد أمر يتعلق بوضع إطار موحد للتقييم والتصرف في الاستثمارات العمومية وذلك من خلال تفعيل منظومة معلومات على الخط لمتابعة الاستثمار الجهوي بديواني التنمية للوسط الغربي والشمال الغربي (2017) وتعميمه بباقي الولايات (2018) استنادا على مؤشر التنمية الجهوية المعدّل ؛

2.3 تأمين انتفاع الولايات ذات الأولوية بالمرافق الخصوصية (الصحة والتعليم) وتحسين تشغيلية الشباب الباحثين عن العمل. وقد تمّ ضبط 3 إجراءات لتحقيق هذا الهدف تتعلق أساسا: -ببعث القطب الترابي النموذجي للصحة بجهة الشمال الغربي للتقليص في التفاوت الجهوي من حيث الاستفادة في الخدمات الصحية - وتحسين التفاعل بين الجامعة والوسط المهني بإعداد قرار حول مأسسة مراكز المهن والإشهاد والمهارات (4C) و إطلاق التكوين في شهادات الماجستير المهني لتكوين أساتذة التعليم الثانوي -وإحداث الهيكل العمومي المكلف بالمرحلة التحضيرية للتكوين المهني؛

3.3 مواصلة إرساء دعائم الإطار المؤسساتي للجماعات المحلية لتفعيل اللامركزية: وقد تمّ ضبط إجرائين في الغرض: - الموافقة على القانون المتعلق بإصدار المجلة الجديدة للتعمير - وتعصير المحاسبة العمومية حسب المعايير الدولية لتوفير معلومة محاسبية ومالية شاملة وحسب الآجال المطلوبة وذلك من خلال الموافقة على

جملة المعايير المحاسبية وإعداد مخطط الحسابات العام للدولة وتطبيق المحاسبة التي تستجيب لمبادئ المعترف بها دوليا.

III. شروط التمويل:

-نسبة الفائدة: **0,448 %** = [اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور)= 0,272 - %، يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,18- ، يضاف إليه هامش كلفة اختيار روزنامة سداد متغيرة = 0,1 %].

-عمولة افتتاح: **0,25 %** من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند سحب القرض.

-عمولة التعهّد: **0,25 %** سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.

فترة السداد : **19** سنة منها **5** سنوات إمهال.

IV. مبلغ القرض وشروط سحبه :

يبلغ القرض 122 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 343 مليون دينار، سيتمّ سحبه في شكل قسط وحيد بعد استكمال الشروط المتعلقة أساسا بدخول اتفاق القرض حيز النفاذ.

هذا وحسب قواعد البنك يتمّ التوقف عن صرف القروض المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة بداية من 14 ديسمبر من كل سنة إلى موفى شهر جانفي من السنة الموالية وذلك للقيام بإعداد القوائم المالية والتدقيق في الحسابات الخاصة بالبنك للسنة المنقضية وبالتالي فإننا ملزمين بتقديم طلب السحب المتعلق بهذا القرض قبل 14 ديسمبر 2017 كآخر أجل لانتفاع بهذه الموارد هذه السنة خاصة وأنه تمّ ترسيمها بقانون المالية التكميلي لسنة 2017 وذلك يتطلب دخول اتفاق القرض حيز النفاذ قبل هذا التاريخ.

بالإضافة لذلك وحسب القسم 3.07 من المادة الثالثة من اتفاق القرض فإن البنك سيوظف عمولة تعهّد تقدر بـ 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب، ينطلقُ في تطبيقها بعد مرور 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق أي ابتداءً من 08 جانفي 2018.

وعليه وتفاديا لدفع العمولة المذكورة وضخ هذه الاعتمادات في ميزانية الدولة موفّى هذه السنة، فإنّنا نطلب استعجال موافقة مجلس النواب على اتفاق القرض قبل 04 ديسمبر 2017 لضمان استكمال باقي الإجراءات المستوجبة في الآجال المضبوطة.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.